الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٨٣

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الخامس عشر ـ العقد الاستثنائي الاول

الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٠ أذار ١٩٨٣

المواضيع المبحوثة

١ ـ درس وتصديق الموازنة العامة لعام ١٩٨٣

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العاشر من أذار ١٩٨٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد

تغيب السادة: انترانيك مانوكيان، سورين خان اميريان، صائب سلام، عادل عسيران، فريد سرحال، كاظم الخليل، نديم سالم، ادوار حنين، احمد اسبر، اميل روحانا صقر، بيار دكاش، توفيق عساف، ريمون اده، كميل شمعون، موريس زوين، باخوس حكيم، رشيد كرامي، عبد الله الراسي، موريس فاضل، سليم الداوود، عبد المولى امهز، ناظم القادري،

واعتذر السادة: حسن الرفاعي، نزيه البزري، الامير مجيد ارسلان، ادمون رزق، جوزف سكاف، انور الصباح. وتمثلت الحكومة بالسادة: اصحاب المعالي الوزراء، بهاء الدين البساط، روجيه شيخاني، عادل حميه، ابراهيم حلاوي، عصام خوري، بيار الخوري.

الرئيس: افتتحت الجلسة، بحضرة النواب المحترمين

المعتذرون تتلى اسماؤهم

فتليت الاسماء التالية.

حسن الرفاعي، نزيه البزري، الامير مجيد ارسلان، ادمون رزق، جوزف سكاف، انور الصباح.

الرئيس: يتل مرسوم عقد الدورة الاستثنائية فتلي المرسوم التالي:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

مرسوم رقم ٢٢٩
دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى ـ يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في ١٩٨٣/٢/٢٢ وتستمر لغاية ١٩٨٣/٠٣/٢١ ضمنا.

المادة الثانية ـ يحدد برنامج اعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:

ـ مشروع موازنة عام ١٩٨٣

ـ مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه.

ـ سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة. بعبدا في ٢٢ شباط ١٩٨٣

الامضاء: امين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: شفيق الوزان

الرئيس: حضرات الزملاء،

قبل البدء بجدول الاعمال، لا بد للتوقف امام ذكرى وفاة الزميل النائب السابق الفقيد عبدو صعب، الذي كان له في هذا المجلس المواقف الوطنية والدور الايجابي. لقد ساهم في خدمة النظام الديمقراطي والقضايا الوطنية بكل صدق واخلاص. ووفقا للتقليد المتبع نقف دقيقتي صمت حدادا.

وبعد ان وقف المجلس دقيقتي صمت حدادا لذكرى الفقيد اعطيت الكلمة لحضرة مقرر لجنة المال والموازنة الاستاذ حميد دكروب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد دكروب: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

احالت الحكومة على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨٣ بموجب المرسوم رقم ٥٥٣٧ بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٨٢، وفور احالته الى لجنة المال والموازنة بدأت بدرسه ومناقشته بمعدل ثلاث جلسات اسبوعيا كان اولها بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢ وآخرها بتاريخ ١٥ شباط ١٩٨٣.

ايها السادة، كانت جلسات اللجنة بحضور الوزراء المعنيين واعضاء اللجان النيابية المختصة مناسبة لاستعراض اوضاع مختلف الوزارات والادارات العامة والوقوف على ما آلت اليه حالها بسبب الاحداث والظروف التي مر بها الوطن والمعروفة من الجميع، كذلك الاطلاع على ما فعلته الحكومة وما تنوي القيام به للبدء باعادة اعمار وانماء البلاد بعدما بدأت مسيرة لبنان الجديد بعهد جديد. حضرات الزملاء، اذا اعتبرنا ان الموازنة هي التعبير العملي لسياسة الدولة الانمائية والاعمارية في مختلف المجالات والقطاعات نستطيع القول ان هذه الموازنة التي نناقشها اليوم لا تتوافق مع الطموحات التي يطمح بها المواطن اللبناني، لانه ما زال يغلب عليها الطابع الاستمراري نتيجة الواقع الراهن، انما يمكن ان نعتبرها «الموازنة المقدمة» لموازنات لاحقة تنسجم مع تطلعاتنا المستقبلية. لذلك فان تقريرنا حول هذا المشروع لن يكون كما تعودنا وضعه تقريرا مسهبا مفصلا وانما مقتضبا يتناول باختصار مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٨٣ والموازنات الملحقة.

اولا ـ الموازنة العامة والموازنات الملحقة:

بلغت الارقام الاجمالية لمشروع موازنة عام ١٩٨٣ كما عدلتها لجنة المالية والموازنة ١٠,٠٦٠,٠٠٠,٠٠٠ موزعة كما يلي:

- الموازنة العامة الجزآن الاول والجزء الثاني أ و ب ٨,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية: ٨١٧,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة مديرية اليانصيب الوطني: ١٤٨,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري: ٤٨٥,٠٠٠,٠٠٠

المجموع: ١٠,٠٦٠,٠٠٠,٠٠٠

وكان المشروع المحال من الحكومة قد لحظ الارقام التالية:

- الموازنة العامة الجزآن الاول والثاني أ و ب) ٦,٧٠٦,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية ٧١٧,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة مديرية اليانصيب الوطني ١٤٨,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٤٨٥,٠٠٠,٠٠٠

المجموع: ٨,٠٥٦,٠٠٠,٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ان مقارنة الارقام اعلاه تظهر ان التعديلات التي اقرتها اللجنة على مختلف بنود مشروع الموازنة بلغت ما مجموعه ٢,٠٠٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. منها ١٤٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل وردت بقرارات من مجلس الوزراء لحظت زيادة في موازنة القطاعات التي رأت الحكومة ضرورة تنشيطها في هذه الفترة كالدفاع والامن والاشغال والشؤون الاجتماعية. ومن ضمن هذه الزيادة ايضا مبلغ ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل فوائد سندات الخزينة. اما الزيادة الباقية والبالغة: ٢٥٩,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل والتي تمت اضافتها من قبل اللجنة وموافقة وزارة المالية على مختلف البنود والفقرات لها ما يبررها اذ ان تحضير مشروع موازنة عام ١٩٨٣ جاء في ظل ظروف امنية صعبة زادها سوءا الاجتياح الاسرائيلي الذي حصل في الصيف الفائت، وقد تعذر على كثير من الادارات العامة اعداد وارسال طلبات اعتماداتها حسب الاصول المتبعة كي تلحظ في مشروع الموازنة مما اضطرها الى حمل هذه الطلبات الى اللجنة حيث تم لحظها بموافقة وزارة المالية.

ثانيا: واردات الموازنة:

قدرت واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقة على الوجه التالي:

- الموازنة العامة (الجزء الاول ـ الواردات العادية ٥,٠٨٤,٥٠٠,٠٠٠
- الموازنة العامة (الجزء الثاني ـ الواردات الاستثنائية ٣,٥٢٥,٥٠٠,٠٠٠
- موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية ٨١٧,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة مديرية اليانصيب الوطني ١٤٨,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٤٨٥,٠٠٠,٠٠٠

المجموع: ١٠,٠٦٠,٠٠٠,٠٠٠

ان الزيادة في الواردات المقدرة لعام ١٩٨٣ بالمقارنة مع الواردات لعام ١٩٨٢ فسببها عدم التمكن من تحصيل الواردات المقدرة لموازنة ١٩٨٢ وذلك للاسباب الامنية التي عاشتها البلاد في الصيف الماضي وايضا التقدير المتفائل لتحصيل واردات عام ١٩٨٣ نتيجة لتحسن الوضع الامني.

ثالثا ـ مشروع قانون الموازنة:

كذلك درست لجنة المال والموازنة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٨٣ وبعد المناقشة اقرته بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات التي رأت من الواجب ادخالها واضافت مواد جديدة يتعلق بعضها بتسوية اوضاع ناتجة عن الاحداث (المواد من المادة ٢١ الى المادة ٢٩). والبعض الآخر بتعديل احكام قوانين وضعية (المادتان ٣٠ و٣١)

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

كل اسهاب وتطويل في البحث والشرح يبقى من باب التنظير قبل ان تسوى الارضية الصالحة لبناء الدولة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

والتي لم تتمثل بالاستقرار الامني والتحرير الكامل للوطن والمواطن. وعلى أمل ان نقف امامكم في السنة القادمة لنقدم لكم موازنة انطلاق تجسد طموحاتنا الانمائية والاعمارية، نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير المختصر مع مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨٣ راجين اقراره وشكرا لكم.

بيروت في ٠٧/٠٣/١٩٨٣

مقرر لجنة المالية والموازنة

حميد دكروب

تفاصيل قانون الموازنة مع الجداول الملحقة كما عدلته لجنة المال والموازنة

قانون موازنة ١٩٨٣

المادة الاولى ـ تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٨٣ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٨٣ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الثانية ـ تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقة الاعتمادات المبينة فيما يلي. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير المال.

وزير المال: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

امام مجلسكم الكريم للدرس والاقرار مشروع موازنة ١٩٨٣ بصيغته المعدلة، وهو يتضمن:

- مشروع الموازنة العامة.
- مشاريع الموازنات الملحقة.

بالاضافة الى جداول تحليلية عديدة وردت في المشروع. ويتناول هذا العرض بحث الامور التالية:

١ ـ ارقام المشروع.

٢ ـ خصائص مشروع موازنة ١٩٨٣.

٣ ـ السياسة المالية.

وقبل التطرق للارقام، لا بد من التذكير سريعا بما قلناه عند بدء مناقشة المشروع امام لجنة المال والموازنة، ويمكن تلخيصه بالآتي:

اولا ـ ان تحضير مشروع موازنة ١٩٨٣ حصل في ظل ظروف امنية صعبة زادها سوءا الاجتياح الاسرائيلي الذي حصل في الصيف الفائت. وقد تعذر على الكثير من الادارات العامة اعداد وارسال طلبات اعتماداتها في

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

حينه حسب الاصول، فقامت وزارة المالية باعداد الموازنة بالوسائل المتوفرة بحيث تمكنت الحكومة، رغم الظروف غير المؤاتية، من احالة مشروع الموازنة الى المجلس النيابي ضمن المهلة الدستورية.

ثانيا ـ انطلاقا من الظروف المشار اليها قرر مجلس الوزراء زيادة نسبة ١٥٪ على اعتمادات الجزء الاول من قسم النفقات فأخذت هذه الزيادة بعين الاعتبار وادخلت على المشروع الذي قدمته الحكومة. الا ان المشروع كما اعد، لم يكن وافيا ولا ملبيا للحاجات الضرورية ولم يكن كافيا لمواجهة المرحلة الحالية والمقبلة. لذلك تعاونت الحكومة مع اللجنة المالية والنواب الكرام لادخال تعديلات اساسية وزيادات كبيرة على المشروع.

وقد استند في معظم هذه الزيادات على قرارات بالموافقة صدرت عن مجلس الوزراء.

اما الزيادات الاخرى فقد تمت الموافقة بشأنها بين لجنة المال والموازنة والوزراء المختصين.

١ ـ ارقام المشروع:

وبنتيجة هذه الزيادات تصبح ارقام مشروع موازنة ١٩٨٣ بالمقارنة مع ارقام موازنة ١٩٨٢ كما يلي: الخ...

٢ ـ خصائص مشروع موازنة ١٩٨٣:

في ضوء الارقام والتعديلات الاساسية على مشروع موازنة ١٩٨٣ نبين اهم خصائص هذا المشروع:

- كان مشروع الحكومة كما اعد اصلا يغلب عليه الطابع الاستمراري، ذلك ان الظروف الضاغطة التي عشناها وما زلنا نعيشها الى حد ما، لم تسمح. باعتماد موازنة انطلاق يبرز فيها الطابع الانمائي.
- غير ان تحسن الظروف والامل بمتابعة هذا التحسن سيره وفسحة الوقت التي توفرت اثناء مناقشة المشروع لدى لجنة المال والموازنة، كل ذلك اتاح امام الحكومة والنواب الكرام الفرصة لادخال التعديلات الهامة والاساسية التي اشرنا اليها والتي ساعدت على فتح كوة فسيحة يطل منها الطابع الانمائي للموازنة وان بشيء من الخجل بحيث تنطلق الموازنة منذ سنة ١٩٨٣

في مجالات الانماء والاعمار وتأمين الخدمات العاجلة والملحة. وعلى امل ان تكون موازنات سنة ١٩٨٤ والسنوات اللاحقة ملبية اكثر لعمليات الانماء والاعمار وفق خطة نأمل ان تتمكن الدولة من وضعها قريبا وتتخطى بتطلعاتها واهدافها اطار الموازنة السنوية العادية. وتكون الموازنات اداة لتنفيذها.

واذا كان من افضليات في هذا المشروع فقد اعطيت للامور والقضايا الآتية:

الامن والدفاع: وقد خصص لها في المشروع اكبر نسبة من الاعتمادات نظرا لما لها من اولوية وقد بلغت اعتماداتها / ٢٠١٦١٧٨٠٠٠/ ل.ل. اي ما نسبته حوالي ٢٥٪ من الموازنة.

النفقات الانمائية والاعمارية: وقد خصصت معظم الزيادات التي قررها مجلس الوزراء كما بينا لمشاريع التجهيز والانشاء سواء ما يعود منها لوزارة الاشغال العامة والنقل ام لوزارة الموارد المائية والكهربائية دون ان نغفل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

امورا جوهرية اخرى مثل البحث العلمي والتنظيم المدني. واذا ما قارنا نفقات الجزء الاول من الموازنة العامة بنفقات الجزء الثاني يتبين ان نسبة الانفاق المخصص للتجهيز والانشاء تبلغ ٣٠،٤٦٪ في حين تبلغ النفقات الجارية بما فيها النفقات المخصصة لقضايا الدفاع والامن وبما فيها نفقات الدين العام نسبة ٦٩,٥٤٪. والموازنة تشكو كما بينا من عجز كبير يناهز ٣٥٪ من مجموعها، ولكن نأمل ان تمكننا الظروف الامنية التي بدأت تتطور نحو الافضل على تحسين التحقق والجباية وزيادة حصيلة الضرائب والرسوم بحيث يخف تدريجيا عجز الموازنة وبحيث تخصص الواردات الاستثنائية لتغطية نفقات التجهيز والانشاء دون سواها.

٣ ـ السياسة المالية

لقد رسمنا منذ تولينا مهامنا الحالية، سياسة مالية تصلح لان تكون اداة لخدمة النمو الاقتصادي، وكذلك وسيلة لتوزيع افضل للدخل. تناولت نشاطاتنا في فترة تولينا تلك المهمات حقل الضرائب والرسوم بهدف ضبط التحقق والجباية وبالتالي لتغزية الخزينة وتنمية الاقتصاد، وحقولا اخرى مساندة لتجعل من الموازنة، ليس فقط اداة لاستمرار الدولة، انما ايضا لتكون عاملا اساسيا لتحقيق الاطار اللازم للمتطلبات الحياتية التي تساعد المواطن على العيش والصمود، ولتكون ايضا مساهما فعالا في احياء المشاريع الاقتصادية.

اولا ـ في حقل الضرائب والرسوم

أ ـ في الاصلاح الضريبي

صدر بتاريخ ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٨٣ المرسوم الاشتراعي رقم ٣ القاضي باعفاء المكلفين من الغرامات وباعطائهم حسما قدره ١٠٪ في حال تسديدهم المتأخرات من الضرائب، مترتبة عليهم خلال فترة معينة. تهافت المكلفون على تأدية حقوق الخزينة فبلغ مردودها خلال الشهرين الاولين من هذه السنة المائتي مليون ليرة تقريبا.

ولم يقتصر جهدنا على اصدار المرسوم الاشتراعي المشار اليه بل تعداه الى اعداد مشاريع اخرى كان هدفها السعي الى اعادة تكوين السجلات الرسمية والمستندات التي فقدت او دمرت بنتيجة الاحداث، ووضع معدلات ومقادير جديدة لبعض الضرائب والرسوم انسجاما مع احكام قانون زيادة الرواتب والاجور، وكذلك وضع مشاريع قوانين ترمي الى استحداث ضرائب ورسوم جديدة اجريت ابحاث في شأنها مع خبراء فرنسيين واميركيين وخبراء البنك الدولي: كل ذلك بهدف زيادة انتاجية الواردات في اطار العدالة الاجتماعية.

ويجب ان لا ننسى ان ادخال المكننة الى اعمال وزارة المالية من شأنه ان يزيد في المردود الضريبي، وان يوفر المعلومات الصحيحة للتمكن من رسم سياسة مالية مبنية على ارقام واحصاءات واقعية.

ب ـ في الرسوم الجمركية

ان التدابير الايجابية التي تناولت وضع المرفأ ادت الى تحسين الوضع المالي للدولة، فضاعفت الواردات الجمركية اليومية، مما سيؤدي بنظرنا الى زيادة هذه الواردات لتصل الى حدود المليارين ليرة سنة ١٩٨٣ لا سيما وان انطلاق عملية الاعمار سيؤدي الى مضاعفة حجم المستوردات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ج ـ في وضع ادارة حصر التبغ والتنباك:

لقد ساعدت الدولة ادارة حصر التبغ والتنباك على الصمود خلال سنوات الحرب مما حدا بهذه الادارة على الاستمرار في شراء محاصيل التبغ وتصدير قسم منه الى الخارج. كما ان تحسن الاوضاع الامنية ومكافحة التهريب اديا الى حصول زيادة في المبيعات التي يؤمل ان تبلغ ٤٠٠ الى ٥٠٠ طن من السجائر في الشهر، الامر الذي سيوفر لادارة الحصر زيادة في السيولة وتحررها جزئيا من اللجوء الى سلفات من الخزينة، وسيؤدي الى اعادة النظر بالاسعار والى مضاعفة الانتاج المحلي الذي قد يصل الى خمسين الف كيلو في الشهر

ثانيا ـ في ضبط الانفاق

ومما تعنى به وزارة المالية بنوع خاص ضبط الانفاق ولا سيما عصر النفقات الادارية وذلك باتباع الوسائل التالية:

- التشدد في مرحلة رصد الاعتماد في الموازنة. ـ من قبل الوزارات المختصة لدى عملية تنفيذ الموازنة.
- التشدد من قبل الاجهزة المختصة في وزارة المال في مرحلة مراقبة النفقات ومرحلة الصرف.

ثالثا ـ في السندات على الخزينة

من المعروف ان اصدار السندات على الخزينة غايته تمويل عجز الموازنة، فضلا عن كونه احدى الوسائل التي تساعد على احتواء التضخم. انما سياستنا في هذا المجال تهدف إلى تطويل آجال السندات التي تصدر فتصبح لمدة سنة او اكثر وبفوائد متدنية نسبيا، مع مراعاة الفوائد على العملات الاجنبية في السوق المحلية، كل ذلك بهدف تمتين وضع الليرة اللبنانية.

رابعا ـ في تنظيم وزارة المالية:

لقد مضى أكثر من عشرين سنة على آخر تنظيم اداري اعد لوزارة المالية. لذلك، وبما انه برزت معطيات كثيرة نتيجة النمو السكاني والاقتصادي وما تبعه من زيادة في حجم المعاملات والخدمات، وطرأت تغيرات في طبيعة المهمات ذاتها ونشأت حاجات اضافية، فاننا رأينا من الضروري تنظيم هذه الوزارة آخذين بالاعتبار زيادة حجم العمل نتيجة ارتفاع الموازنة العامة المستمر منذ العام ١٩٦٠ وارتفاع حجم الاموال التي تتداولها الخزينة وارتفاع عدد المكلفين بشتى انواع الضرائب وتضاعف عدد وحجم الموازنات والحسابات الخصوصية والعمليات ذات الطابع المصرفي. واننا ننكب حاليا على وضع مشروع المرسوم التنظيمي لهذه الوزارة بعد ان صدر القانون الذي اجاز للحكومة وضع هذا التنظيم.

خامسا ـ في حقل الانماء والاعمار:

وتهدف سياستنا ايضا الى اعمار ما هدمته الحرب في لبنان، والى انماء القدرات الاقتصادية كافة.

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

لذلك، وبالاشتراك مع البنك الدولي ومجلس الانماء والاعمار، وضعنا التقديرات الأولية لتنفيذ سياستنا هذه المتوقع لها ان تتم في مدى عشر سنوات وان تمول من مصادر ثلاثة:

١ ـ التمويل الذاتي الذي تأمل الدولة في التوصل اليه عن طريق اجراء الاصلاح الضريبي الذي تكلمنا عنه.

٢ ـ القروض الطويلة المدى من الدول الصديقة والشقيقة من المؤسسات الدولية بفوائد مقبولة.

٣ ـ قروض مصرفية مختلفة من السوق المحلية والخارجية.

٤ ـ مساعدات من الدول الصديقة والشقيقة ولا سيما من الدول المنتجة للنفط.

والخلاصة: نأمل، بنتيجة ما تقدم، ان تتحسن الاوضاع المالية بصورة محسوسة، وان يؤدي هذا التحسن في المستقبل القريب الى اعادة التوازن الى الموازنة وان تصبح الموازنة الاداة الفعالة لاعادة توزيع المداخيل والثروات واشاعة العدالة الاجتماعية.

هذا ونأمل من حضراتكم المصادقة على مشروع موازنة عام ١٩٨٣ الموضوع بين ايديكم كما عدلته اللجنة المالية.

وزير المالية

عادل حمية

الرئيس: هناك فريق من السادة النواب طلبوا الكلام في الموازنة بصورة عامة، لكن ثمة اقتراح من الزميل الاستاذ منير ابو فاضل لاقرارها بمادة وحيدة.

والكلمة لحضرة الأستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: دولة الرئيس، لقد اشبعت الموازنة العامة درسا من قبل لجنة المال وذلك بحضور اكثر اعضاء هذا المجلس، وتوفيرا للوقت والاسراع في نشر هذه الموازنة في اقل وقت ممكن، كما تقضي المصلحة العامة. اتقدم باقتراح قانون معجل مكرر للتصديق على الموازنة العامة بمادة وحيدة، وهذا ما اعتاد المجلس ان يتقدم بمثله ويوافق عليه اكثرية اعضائه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نصري المعلوف.

نصري المعلوف: سيدي الرئيس، لن اذكر بنص الدستور، ولن اكرر كما يتوقع الزملاء الكرام، وذلك كما يبدو فان التعامل قد عدل الدستور، ودرس الموازنة بندا بندا دستوريا اصبح مادة للذكرى في لبنان. سيدي، فاذا كان هذا توفيرا للوقت، فان هذا المجلس يريد ان يملأ الوقت بأعمال نيابية، وان كل نائب مستعد للقيام بهذا الواجب كل يوم، ونحن ننتظر جلسة العمل منذ دورة تشرين العادية. واذا ما عدنا لنحاسب انفسنا، نجد انه لم يضننا التعب ولا الجهد في العمل النيابي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نحن مشتاقون للقيام بواجبنا، واي واجب اكثر فائدة من درس موازنة الدولة اللبنانية. فهذا العمل الذي بقي لنا والحمد لله.

انه عمل لم تنل منه الجيوش المحتلة ولا الحالة الامنية هذه السنة. نحن امام موازنة لم تعرفها الدولة منذ ان وجد لبنان تقضي بأن يدفع الشعب اللبناني عشرة مليارات ليرة لتنفق على مصالح الشعب اللبناني.

فهل هناك اهم واخطر من هذا الواجب على النواب من درس الموازنة ومناقشتها بندا بندا؟

واذا كان حضرة الزميل العزيز الاستاذ منير ابو فاضل قد قدم التبرير ذلك بأن الموازنة قد درست في لجنة المال، اريد ان اعترف بانه لم يكن لي الشرف ان اكون في عداد اعضاء لجنة المال، وكنت لقمت بواجبي كاملا. وافتراضا اذا كنت لم اثابر على حضور اجتماعات اللجنة المالية، فانني اعرف ان من حقي مناقشة هذه الاعمال في جلسة عامة، واذا كنت لم اكن احضر كل يوم اجتماع لجنة المال والموازنة، ربما لم تكن لتسمح لي اعمالي وواجباتي بالحضور، كما انه ليس هنالك من فرض قانوني يلزمني بالحضور كل اجتماع. انني اقدر كل التقدير الجهود التي بذلها رئيس واعضاء لجنة المال بانجاز هذه الموازنة، الا أن كل هذا لا يمنعنا من القيام بواجبنا كنواب في الجلسة العامة.

ان امامي الان هذا المشروع المقدم الى المجلس على وجه لا يستطيع معه ان يمارس سلطة الرقابة، الا ان هذا ليس مقصود، لكنه الواقع. كنا اذا جئنا الى المجلس وبين ايدينا موازنة الدولة والموضوعة في كتاب ننظر اليه يشير الى الموضوع الفلاني.. والبند الفلاني.. والاعتماد الفلاني، الا ان هذه السنة فالميزانية لا تشير الى تفصيل التعديلات وزيادة الاعتمادات كما كان يحصل سابقا، والتي بلغت قيمتها ملياري ليرة. لنفترض ان مشروع الحكومة تنزيل من السماء، افلا يحق لنا ان نسأل او نراقب مقدار هذه النفقات. لقد شرح لي معالي وزير المال مشكورا بعض اوجه النفقات واعطاني صورة عن خطابه هذا الصباح، فكيف يتسنى لي المراقبة ومعرفة المجالات التي وضعت لها قيمة الالفي مليون ليرة. قد تكون هذه الزيادة وضعت في موقعها، وقد بين لي حضرة المدير العام للمالية بعضها، لكن كيف يمكن ان اعرف ما تبقى؟ وكيف لي ان اتقيد بهذا المبدأ، كل هذا ما كان ليغنينا عن تنظيم وتقديم الموازنة الى المجلس على الوجه الذي نبغيه ونعرفه جميعا، ان كان في ذلك سابقة فيجب علينا ان نتطلع نحن كنواب على أي شيء نكلف الشعب اللبناني ان يدفع عشرة مليارات ليرة لبنانية.

اذا لم تناقش هذه الموازنة في هذا المجلس، فأقول اننا نصدق على ما لا نعرف، ونوافق على ما لا نفهم، وبذلك نكون قد وقعنا في الخطأ، لذلك اطلب تطبيق الدستور والتمسك بنصوصه لانه

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يوم وضع هذا النص في الدستور كان لحكمة واني اعارض الاقتراح القاضي بالتصديق على الموازنة بمادة وحيدة.

الرئيس: مع تقدير الرئاسة لوجاهة الرأي الذي ادلى به الزميل نصري المعلوف لمعارضة اقرار الموازنة بمادة وحيدة. فاني اقول على سبيل التصحيح انه لم يرد في الاسباب الموجبة التي ذكرها شفهيا نائب رئيس المجلس حول اقتراحه بتصديق الموازنة في مادة وحيدة توفيرا للوقت على النواب او على جهدهم بل القصد منه هو من اجل وضع هذه الموازنة موضع التنفيذ وعدم الاستمرار بالسير على القاعدة الاثني عشرية وما يترتب على ذلك من اساءة للمصلحة العامة ومن تأخير في تنفيذ المشاريع العامة.

ارجو من حضرة الزملاء ان يحصر الكلام في الموضوع وحول المبدأ بعد ان طرح الاقتراح بالتصديق على مشروع الموازنة بمادة وحيدة دون البحث في التفاصيل، والبنود الواردة في المشروع.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس، اسارع الى القول انني مع الاقتراح الرامي الى التصديق على الموازنة بمادة وحيدة. ولكن لفت نظري في المشروع امور تتعلق بقوانين واوضاع لبعض الموظفين. لذلك اطلب من رئيس لجنة المال والموازنة ان يشرح الاسباب والفائدة من هذه التعديلات واتمنى في هذا المجلس ان نقلع عن تعديل القوانين في مشروع الموازنة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ سليمان العلي.

سليمان العلي: اعلم ان المجلس سيد نفسه، وفي استطاعته ان يفعل ما يشاء، لكنني من طلاب المناقشة العامة بندا بندا للموازنة بعد ان تكرر التصديق عليها بمادة وحيدة عدة مرات، خصوصا ان في هذه الموازنة اخطاء كثيرة تستحق المناقشة، اني ارجو مخلصا من زملائي بان يتجهوا نحو هذه الفكرة ويبينوا الاخطاء التي لا يجوز ان تمر بالتصديق على الموازنة بمادة وحيدة، واعتبر ان الظرف الذي نحن فيه الان لا يبرر اقرارها بمادة وحيدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، اتصور انه من المفروض الرجوع الى السبب حول اعتماد المجلس مبدأ تصديق الموازنة العامة بمادة وحيدة وكان ذلك في ظل ظروف امنية كان الوصول الى المجلس من قبل النائب يعرض حياته للخطر.

الرئيس: متى كان ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بطرس حرب: على ما اذكر كانت في مستهل هذه الاحداث.

الرئيس: لا، في ١٩٥٧ صدقت بمادة وحيدة.

بطرس حرب: دولة الرئيس، ما اريد ان اقوله: ان النص الدستوري ينص على وجوب مناقشة الموازنة العامة بندا بندا الا في الظروف غير الطبيعية التي تبرر ذلك. فمن حيث المبدأ يعني ذلك.

ومنذ عدة سنوات جرت العادة على ان يتم تصديق الموازنة بمادة وحيدة وكان عدد من النواب يعارض هذا المبدأ، ويعتبر الامر مخالفا.

اما في هذه السنة، ومع اطلالة عهد جديد وانطلاقة مشروع بيروت الكبرى وعودة الحياة الطبيعية، والممارسة الديموقراطية الصحيحة استغرب ان يطرح مبدأ مناقشة الموازنة واقرارها بمادة وحيدة اضافة الى ان هذه الموازنة طرأ عليها زيادة ملياري ليرة في اللجنة المالية، حيث ان عددا كبيرا من النواب لم يعرف كيف اضيفت هذه المبالغ بالرغم من ان قسما منهم ليسوا اعضاء في لجنة المال. لكن هذا لا يجعلنا نشك بالجهود التي بذلتها اللجان المشتركة غير اني من خلال دراسة اولية لمشروع قانون الموازنة التي استلمتها يوم امس، وجدت في المشروع مخالفات اساسية على الصعيد الاداري اضافة الى انعدام التفاصيل فيها كما حصل في السنة الماضية، حيث لا نعرف كيف توزع الاعتمادات وفي اوجه يتم صرف البنود في الجزء الثاني.

لقد آن لنا كنواب وكمجلس ان نستعيد دورنا الطبيعي في ممارسة اللعبة الديموقراطية البرلمانية، لذلك ارفض الاقتراح القاضي بالتصديق على الموازنة العامة بمادة وحيدة بالاضافة الى ان هذا الاقتراح على صعيد الدستور يجب ان يقدم بعد المناقشة العامة وشكرا.

الرئيس: كما تعرف حضرة الزميل الكريم، هو ان التقليد كما يقال يتجاوز النص احيانا، وبما ان التصويت بمادة وحيدة مخالف للنص الدستوري بندا بندا، فالاحرى عندما لا يكون هناك نص ان نتبع التقليد في حال طرح هكذا مشروع. اذ يبحث المشروع اولا. وفي حال الموافقة عليه نطرحه للتصويت دون مناقشة. وارجو ايها الزملاء ان يكون الكلام في الموضوع المبدئي الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ميشال معلولي.

ميشال معلولي: يقول بعض الزملاء ان لجنة المال والموازنة هي التي درست مشروع الموازنة، هذا الكلام هو نصف الحقيقة، اذ ان اللجان المختصة كانت تحضر وتشارك مع الوزراء المعنيين مناقشة ودرس الموازنة، مع العلم ان كل نائب عضو في لجنتين تقريبا، عدا ان النظام الداخلي يجيز لاي نائب من خارج اللجنة المختصة ان يشارك ويحضر جلسات اي لجنة، لذا فاني استغرب متى أصبح لدى النائب حب المناقشة في حين كانت مفقودة هذه الناحية في المطبخ الاساسي الحقيقي وهو اللجان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما القائلين بأن الوضع الامني حاليا يسمح بالمناقشة فأنا اقول ان الظروف الامنية ليست افضل من السابق بل اسوأ منها. فأنا لا ارى انها جيدة الا في بيروت اما في باقي المناطق اللبنانية الاخرى فالامر غير موجود. واذا كان البعض يقول بأنه لم يكن باستطاعته ان يصل الى المجلس في الموازنات السابقة، فهذا خطأ لاننا كلنا وصلنا وصدقنا على الموازنة ثلاث مرات بمادة وحيدة.

فاللجان كانت تجتمع عدة مرات في الأسبوع حتى تنتهي من دراسة الموازنة بالسرعة المطلوبة لكي لا تضطر الحكومة الى صرف الموازنة على القاعدة الاثني عشرية.

لهذا كله الامر الذي يجعلني اطالب باقرار الموازنة بمادة وحيدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة الرئيس، استغرب ما جاء على لسان الزميل ميشال معلولي لانه بهذا التفكير لا يعود هناك لزوم لمناقشة اي قانون اذا درسته اللجان. والمادة ٨٠ من الدستور صريحة تنص على وجوب مناقشة الموازنة بندا بندا. السنوات الثماني الاخيرة كان هناك تبرير لعدم مناقشة الموازنة، كما يوجد سابقة في عهد هذا المجلس سنة ١٩٥٧ حيث اقرت الموازنة بمادة وحيدة.

وكنا في السابق نجري كل الاتصالات للتمكن من الحضور الى المجلس لاقرار الموازنة، لكن الظروف هذه في وقتنا الحاضر غير موجودة، فالامن اليوم متوفر فلا يجوز التصويت هذه السنة على الموازنة بمادة وحيدة، لا سيما ان هناك موادا ادخلت الى الموازنة ولا دخل لها فيها. لذلك اطالب بالمناقشة بندا بندا ورد الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ بيار حلو.

بيار حلو: انا اؤيد ما سبق ان قاله الزميل ميشال معلولي لاقرار الموازنة بمادة وحيدة، كما اضيف على ذلك في ان الموازنة قد درست من قبل اللجنة المالية واللجان المختصة.

ومع احترامي للذين وضعوا الموازنة، فالحقيقة التي يجب ان تقال عنها هي موازنة الامر الواقع، وهي روتينية لا تعبر عن طموح الجيل الصاعد. فكما قال الزميل حميد دكروب ان لا تطلع لها نحو المستقبل، وانا اقول انها لا تطلع لها لا الى المستقبل ولا الى الحاضر ولا الى الماضي.

أما الملاحظة بخصوص زيادة المليارات ليرة يمكن ان يشرحها لنا رئيس لجنة المال واني اؤيد اقرارها بمادة وحيدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام. لا يسعني الا ان اشكر رئيس واعضاء لجنة المال

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والموازنة على الجهود التي بذلوها في درس الموازنة، واقول بكل صراحة بأنني لست من النواب الذين لهم شرف الانتساب الى هذه اللجنة.

لذلك لم اطلع على هذه الموازنة الا صباح هذا اليوم، كما لم يسمح لي وقتي حتى قراءتها. وأكثر من ذلك هناك مواد ادخلت على مشروع الموازنة بحيث يستحيل على المجلس اقرارها فيما لو طرحت عليه بمادة وحيدة.

واذا كانت الظروف الامنية الماضية حالت دون مناقشة الموازنة بندا بندا، فان الحالة اليوم تسمح بذلك. لذلك اعارض الاقتراح الرامي الى اقرار الموازنة بمادة وحيدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، لا يمكن ان نغفل عمل وجهود رئيس اللجنة المالية واعضائها، هذه الجهود التي استمرت حوالي ثلاثة اشهر. الا ان هناك موضوع أساسي، هو انه يجب ألا تكون الموازنة مجالا للتعرض لمواضيع خطيرة وتمر بصورة غير طبيعية، اذكر هنا ان بعض المواد الواردة في مشروع الموازنة تتعرض لوضع اداري معين، واي خلل يحصل في ادارة سيؤثر حتما على وضع ٥٥ الف موظف في الدولة. يوجد في الموازنة مادة تجيز تصنيف لموظفين من الفئة الرابعة الى الفئة الثالثة، اذ ان هذا لا علاقة له بالموازنة، والموضوع لا يعالج بهذا الشكل.

كيف يمكن ان نصوت على مشروع لا يوافق عليه وزير المالية نحن لا نمانع بالتصويت بمادة وحيدة، انما ذلك غير ممكن على مشروع يصيب الوضع الاداري بالخلل. لهذا السبب لا يمكننا اقرار الموازنة بمادة وحيدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، عندما يقدم مشروع الموازنة بالارقام والوقائع الى المجلس يختلف عن البيان الحكومي كونه يقدم فعليا سياسة الحكومة، فلماذا لا نناقش سياسة الحكومة؟

فأنا في تصوري عندما يقدم البيان الحكومي للمجلس لا يلزمني ان احكم بثقتي مسبقا لهذه الحكومة ام لا. انا ارى في مشروع الموازنة، السياسة الفعلية للحكومة، وعلى هذا الاساس وانطلاقا من هذه الارضية فان فلسفة التشريع قامت اساسا على اعتبار الموازنة قائمة على مبدأ فهمنا لتوزع النفقات على المشاريع ادارية وانشائية وانمائية، غير ان المناقشة في اللجان كانت تتناول قطاعا معينا. عندما كنا نناقش مثلا القطاع الزراعي أو الصناعي، كنا نحاول ايجاد رابطة عضوية بين القطاعات الانتاجية من جهة والمشاريع الانمائية من جهة اخرى وارتباطها بسياسة الحكومة. كان يقال كلا ان هذا البحث قد يؤثر على المفاوضات، احصروا بحثكم بالجانب الاقتصادي، علينا ان نربط الاقتصاد بالسياسة بل علينا ان نجمد البحث بالسياسة ففي رأيي ان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه الطريقة من شأنها ان تختزل مرة اخرى دور المجلس النيابي بعد ان سبق وسلم بمنح الحكومة صلاحيات استثنائية. نحن اليوم امام بحث سياسة مالية، نمنع من حق المناقشة لهذه السياسة التي قامت على ارضية البيان الحكومي تتقدم بمنحها صلاحيات.

فأنا كنائب سأحاسب الحكومة بعد مدة ستة اشهر في ضوء هذه الموازنة، وبعد ان قدمت الفذلكة من الناحية الادارية واطلعنا عليها، فوجئنا اخيرا بتعديلات تتناول جانب كبير من قطاعات انشائية وانمائية بالرغم من ان ليس هذا بكاف اذا لم نناقش بنود الموازنة على اساس المبادىء العامة التي ذكرتها، لهذا اني اتبنى وجهة نظر الزميل الاستاذ نصري المعلوف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: إن الاسباب التي ادت الى زيادة المليارى ليرة في الموازنة العامة والتي ادارها بعض الزملاء وكما أوضح ذلك معالي وزير المال، ذلك ان القسم الاكبر منها كانت نتيجة مقررات اتخذت في مجلس الوزراء، وهذه الزيادة تتناول اعادة ترميم جميع الابنية الحكومية التي تضررت نتيجة الاحداث منها ٨٠٠ مليون ليرة للمطار. وكذلك فان الاموال التي رصدها مجلس الوزراء، سببه ان بعض الوزارات التي لم يتسنى لها اثناء الاجتياح الاسرائيلي ان تحضر الى وزارة المالية لتتابع مع المختصين أرقام موازناتها الواردة بمشروع الموازنة العامة. عندئذ عمدت اللجنة المختصة الى وضع مشروعها الخاص بالموازنة حيث كانت تحصل الاجتماعات مع المعنيين وتحصل التعديلات المطلوبة بموافقة اللجنة.

ومن الطبيعي ان تتغير زيادة هذه النسب في توزيع اموال الموازنة العامة التي كان يخصص ثلثها للرواتب، كما ان هذه الزيادة اعطت زخما وميزة جديدة للموازنة بحيث اصبح القطاع الانمائي يزيد كثيرا في ما عداه من القطاعات الاخرى.

اما فيما يختص بالمادتين ٣٠ و٣٢ بقانون الموازنة، فاثناء دراستنا لموازنة عام ١٩٨٢ السنة الماضية، كان يوجد اقتراح من قبل مجلس الخدمة المدنية يقضي برفع سلسلة رواتب الفئة الاولى باعتبار ان هذه الفئة كانت تقف عند حد معين خلاف الفئات الادنى التي لا تقف عند حدود معينة.

وهذا التعديل الذي نتج عن الاقتراح الذي تقدم به مجلس الخدمة المدنية لم يلق أي معارضة من وزير المال فأدى الامر الى تحويل سلسلة هؤلاء الموظفين. ومن خلال هذا التعديل طرأ التباس من ناحية رواتب موظفي الفئة الثانية.

نصري المعلوف: ما علاقة الموازنة بهذا الموضوع.

الرئيس: ان وجهة النظر قابلة للنقاش، ولا يمكن ان نجزم بهذا الموضوع وصوابيته، فهذه النظرية اخذت بها لجنة المال فقط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مخايل الضاهر: اما التوضيح الذي اود ان اقوله ايضا هو ان بعض موظفي الفئات الاخرى كالفئة الثانية والثالثة والرابعة قد وصلت رواتبهم سلسلة رواتب الفئة الاولى.

الرئيس: هذا الامر يفرض على الحكومة ان تنصفهم وليس لجنة المال.

مخايل الضاهر: ان المادة ٣١ من قانون موازنة عام ١٩٨٢ رفض حينذاك معالي وزير المال على تحويل سلسلة رواتب تلك الفئات بعد ان تم تعديل سلسلة رواتب الفئة الاولى وتم حصر التعديل بهذه الفئة فقط.

الا ان مجلس الخدمة المدنية اعطى رأيا مغايرا لموقف وزير المالية، بحيث اعطى الحق لاي موظف من اي فئة من الفئات الاخرى ان يتحول راتبه عندما يصل الى مستوى الفئة الاولى. فكان ان طرح هذا الاقتراح حينئذ في اللجنة المالية فوافقت عليه بالاجماع مع تحفظ وزير المال، مع العلم بان التصويت في اللجنة يتم كما يحصل في المجلس بهيئة عامة. اما فيما يتعلق بالمادة ٣٢ التي تقول:

يصنف حكما موظفو الفئة الرابعة المكلفون بالفئة الثالثة في ملاك وزارة المالية بالفئة والدرجة التي يوازي راتبهم راتبها شرط ان يكون قد مضى على تكليفهم بالفئة الثالثة مدة لا تقل عن خمس سنوات قبل صدور هذا القانون. وتقدم بهذا الاقتراح احد الزملاء من اعضاء اللجنة المالية.

الرئيس: هل ان هذا الاقتراح بمثابة مبدأ، ام من اجل فئة معينة من الموظفين؟ ومع احترامي لكل الجهد والتجرد لرئيس واعضاء لجنة المال، والسؤال؟ هل ان العمل بهذا النص يسري على جميع الموظفين الذين هم في ذات الوضع، ام يسري فقط على فريق معين؟

مخايل الضاهر: كلا، دولة الرئيس، اذ عندما طرح احد الزملاء هذا الاقتراح ناقشته اللجنة واستغرقت مناقشته ساعة من الوقت، ثم وافقت اللجنة عليه بعد استشارة مجلس الخدمة المدنية، وموافقة معالي وزير المال بعد معارضته له، غير انه يمكن للمجلس ان يعدله، فهو سيد نفسه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المال.

وزير المال: دولة الرئيس، نحن مع اقرار الموازنة بمادة وحيدة ومع تعديل المادتين ٣٠ و٣٢ وحصر المادة ٣٠ في الاداريين والفنيين في الملاك الاداري لئلا تأتي مكلفة ملايين الليرات لخزينة الدولة. والمعارضة التي تبديها وزارة المال بهذا الشأن هو ان لا يدخل في قانون الموازنة امور محددة.

الرئيس: في ضوء التصويت، سنرى امكانية التعديل، في حال اذا فاز اقتراح الاستاذ منير ابو فاضل تطرح الرئاسة عندئذ التعديلات المطلوبة من الحكومة على التصويت، اما اذا سقط الاقتراح نعطي الكلام بصورة عامة وفقا للاصول.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتلى الاقتراح المقدم من الاستاذ منير ابو فاضل حول مبدأ التصديق على الموازنة بمادة وحيدة.

فتلي الاقتراح التالي:

اقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ صدق مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة والجداول المرفقة لعام ١٩٨٣ والمحال الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٥٥٣٧ تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢ كما عدلته لجنة المال والموازنة يعمل بهذا القانون فور نشره.

بيروت في ١٩٨٣/٠٣/٠٩

منير ابو فاضل

الرئيس: حضرات الزملاء

اذا اقر مبدأ المادة الوحيدة، نطرح التعديل المقترح على التصويت ليس من معالي وزير المال فقط بل من النواب أيضا. واذا فشل الاقتراح حول المادة الوحيدة نفتح باب المناقشة العامة.

نصري المعلوف: دولة الرئيس، الموضوع واضح، اما ان يقبل المجلس في التصويت على الموازنة بمادة وحيدة كما اقرتها لجنة المال او لا يقبل. وكل من عنده تعديل يقدمه الى الرئاسة لتطرحه على التصويت.

الرئيس: ما عندي مانع اطلاقا

من يوافق على مبدأ المادة الوحيدة لاقرار الموازنة العامة وذلك بالمناداة بالاسماء.

فنودي حضرات النواب المحترمين بأسمائهم.

ـ اكثرية ـ

وخالف النواب التالية اسماؤهم:

نصري المعلوف، راشد الخوري، سليمان العلي، عبد المجيد الرافعي، رشيد الصلح، البير منصور، بشير الاعور، فؤاد لحود، نجاح واكيم، زاهر الخطيب، بطرس حرب، طارق حبشي.

الرئيس: قبل الاقتراح بالاكثرية.

هناك تعديل من الحكومة بشخص معالي وزير المال. يتلى الاقتراح الرامي الى تعديل المادة ٣٠.

فتلي الاقتراح التالي:

المادة ٣٠ ـ

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

١ ـ تطبق احكام المادة ٣١ من القانون رقم ٨٢/ ١٧ الصادر بتاريخ ١٨/ ٠٣/ ١٩٨٢ والمتعلق بالموازنة العامة لعام ١٩٨٣ على رواتب موظفي جميع الفئات المعنيين في الوظائف الادارية (العامة او الخاصة او الفنية) في الملاك الاداري العام والملاكات المماثلة له في الادارات العامة الذين كانوا يتدرجون بتاريخ العمل بالمادة المذكورة، وفاقا للاحكام التي ترعى التدرج، في سلسلة رواتب موظفي الفئة الاولى.

٢ ـ لاجل تطبيق احكام الفقرة الاولى اعلاه، لا تدخل ضمن الملاك الاداري العام والملاكات المماثلة له في الادارات العامة، جميع ملاكات القضاة والعسكريين، من جيش وقوى امن داخلي وامن عام وضابطة جمركية وافراد الهيئة التعليمية في مختلف انواعها ومراحلها بما فيها افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية.

٣ ـ تلغى الفقرة –٤ ـ من المادة ٣١ المذكورة اعلاه ويستعاض عنها بالنص التالي: يتدرج الموظفون المنتمون الى الفئات المعنية بتحويل الرواتب اعلاه، بعد تجاوزهم قمة الفئة الثانية في ملاكاتهم وعند استحقاق كل تدرج جديد، وفاقا لسلسلة رواتب موظفي الفئة الاولى.

٤ ـ يعمل باحكام هذه المادة اعتبارا من اول عام ١٩٨٢.

الرئيس: من يوافق على الاقتراح القاضي بتعديل المادة ٣٠ كما تلي عليكم يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل الاقتراح بالاكثرية.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ جورج سعادة.

جورج سعادة: دولة الرئيس، ، عندما اعترض هذا المجلس على ادخال قضايا تتعلق ببعض الموظفين في قانون الموازنة العامة، ربما ان هناك مجالا للاخذ والرد حول هذا الموضوع. لكن بعد ان صوت المجلس على تعديل المادة ٣٠ التي تتعلق بفئة من الموظفين، ولا تمت بصلة الى قانون الموازنة في حد ذاته. لا يمكن ان يكون هناك بدعة في ان يصنف بعض الموظفين من خلال قانون الموازنة.

اما فيما يتعلق بالمادة ٣٢، فقد كنت انا صاحب الاقتراح بخصوصها، وذلك ما كنت لاطرحها أمام اللجنة المالية الا بعد ان صوتت هذه اللجنة على المادة ٣٠، بعد ان كنا اتفقنا في اللجنة على ان لا يبحث بالموازنة في اي مادة تتعلق بالموظفين. فتقدمت باقتراح يقضي بتصنيف بعض الموظفين في ملاك وزارة المالية ولم يكن معالي وزير المال حاضرا في تلك الجلسة ليسجل اعتراضه بعد ان اقرت اللجنة هذا الاقتراح بالاجماع. لذلك استغرب موقف وزارة المال اليوم بتعديل هذا النص الذي ينحصر ببعض موظفين يعملون في ملاك الوزارة الخاص بعقد النفقات والصرفيات. فاما ان نوافق على كل ما يتعلق بالموظفين او لا نوافق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: اريد ان اوضح الامر، وهو ان طلب الالغاء ليس من الحكومة فقط، بل من بعض النواب الذين اثاروا هذا الموضوع وطالبوا الحكومة ايضا ان تعلن عن موقفها في هذا الشأن.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، هذا الموضوع يفتح فجوة في القضايا الادارية لا احد يعرف مداها. لذلك اقترح الغاء المادة ٣٢ من قانون الموازنة.

ـ الاقتراح ـ

تلغى المادة ٣٢ من قانون الموازنة العامة.

الرئيس: من يوافق على الاقتراح القاضي بالغاء المادة ٣٢ من قانون الموازنة وذلك بالمناداة بالاسماء.

فودي حضرات النواب المحترمين باسمائهم.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل الاقتراح بالاكثرية.

جورج سعادة: دولة الرئيس، اعتقد ان هناك خطأ في حساب عدد الاصوات لعملية التصويت.

الرئيس: انني ارفض هذه الملاحظة، لان الرئاسة المسؤولة عن هذا الامر واذا كان هناك ثمة من خطأ، فالرئاسة تصحح هذا الخطأ. الكلمة لحضرة النائب الاب سمعان الدويهي.

الاب سمعان الدويهي: دولة الرئيس، من خلال درس ومناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٨٣ يتبين لنا ان الاعتمادات المرصدة للمكافآت والمساعدات والنفقات النثرية والمتنوعة والدعم قد بلغت مليارين و٢٤٠ مليون ليرة لبنانية.

الامر الذي استرعى انتباهي وانتباه زميلي العقيد فؤاد لحود بالرغم من مطالبتنا بالغاء الدعم على اختلاف انواعه وذلك من اجل دعم القطاع الزراعي والصناعي الذي يعاني من ازمة كبيرة في لبنان، وبالنظر الى المقاطعة القسرية التي اعتمدتها بعض الدول العربية الشقيقة للانتاج اللبناني، اقترح تخصيص عشرة بالماية من قيمة المليارين و٢٤٠ مليون ليرة للمزارعين والصناعيين.

الرئيس: يتلى اقتراح النائبين الاب سمعان الدويهي والعقيد فؤاد لحود.

فتلي الاقتراح التالي:

رصد ١٠٪ من المصاريف غير المجدية والبالغة الفين ومئتين واربعين مليون ليرة لبنانية وتخصيصها لدعم مزارعي التفاح والحمضيات والتبغ كما ورد اعلاه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: لا يوجد بند في الموازنة اسمه نفقات غير مجدية والحكومة تقوم بدراسة جدية حول الغاء الدعم،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وان شاء الله قريبا ستتقدم بمشروع لدعم القطاعات التي ذكرها الاب سمعان الدويهي في ان يخصص قسم من هذه الاموال للقطاعات المذكورة.

فؤاد لحود: لقد درست مشروع قانون الموازنة العامة، فوجدت اكثر من ثلثها يذهب الى مصاريف غير مجدية، وانا اعرف الى اين وكيف تذهب هذه الاموال، حيث تذهب الى الازلام والمحاسيب فهناك مديرية عامة انشئت حديثا تضم اكثر من ١٢٠ موظفا فكيف يكون ذلك؟

الرئيس: حضرة الزميل، نحن تخلينا عن مبدأ التصويت على الموازنة بندا بندا، وانت تدخل في امور ابعد مدى من مناقشة الموازنة بصورة عامة، هذا الموضوع الذي تطرحه، من الافضل ان يطرح من خلال تصريحات للصحف، وليس في مجال التصويت على الموازنة.

فؤاد لحود: هناك آلاف المزارعين اصيبوا بخسارة بالغة، ويعانوا من حالة ضياع وانهيار لانقطاع موردهم الذي يعيشون منه فنحن اذا خصصنا نسبة ١٠٪ من قيمة المبالغ التي ذكرناها نكون قمنا بتأدية خدمة وتقديم المساعدة لهؤلاء المزارعين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: ارى ان الاقتراح غير عملي، اذ لا يجوز اخذ اي اعتمادات مخصصة في الموازنة لقضايا وامور منصوص عنها. فاذا اردنا سحب عشرة ملايين ليرة على سبيل المثال من قطاع معين مخصص له خمسون مليونا حتما سيؤدي بنا الامر الى خربطة هيكلية هذا القطاع بكل نواحيه لذلك اقترح ان يضاف باب لمساعدة المزارعين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نصري المعلوف.

نصري المعلوف: هل ان هذا الاقتراح يرمي الى تعديل بند من بنود الموازنة ام مشروع جديد، اذا كان في تعديل الموازنة، فمعنى ذلك نكون قد فتح لنا باب المناقشة من جديد، حتى اطلب ان يسجل دوري في الكلام لمناقشة سياسة الدولة وطريقة صرفها للموازنة وغيرها. اما اذا اقفل باب المناقشة لا يبقى الا ان تطرح المادة الوحيدة، للتصديق على قانون الموازنة واما ما يتعلق باقتطاع مبالغ معينة للمساعدة، فيجب على النائب ان يتقدم بمشروع قانون وتعطي الحكومة رأيها فيه من خلال درسه واقراره وبحثه في اللجان ومن ثم يحال الى المجلس للتصويت عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: بعد ان صوت المجلس على مبدأ اقرار الموازنة العامة بمادة وحيدة وبعد ان طرأت بعض التعديلات على مولد القانون فان اللجان المشتركة ستنظر يوم السبت القادم في موضوع تسليف المزارعين وبحضور الزميلين الاب سمعان الدويهي والعقيد فؤاد لحود ارجو الرئاسة ان تطرح

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

مشروع قانون الموازنة على التصويت كما عدلته لجنة المال والموازنة والمجلس النيابي بهيئته العامة.

الرئيس: حضرات الزملاء.

سبق ان اعلنت الرئاسة قبل ان تطرح الاقتراح بالتصويت بمادة وحيدة انه في حال فوز الاقتراح، ستطرح بعض التعديلات، باعتبار ان هناك بعض المواقف من بنود معينة. ومن جملة هذه التعديلات التعديل الذي تلي. فالرئاسة انسجاما مع نفسها ومع المنطق طرحت هذه التعديلات مع الاقرار بمبدأ التصويت على الموازنة بمادة وحيدة. اما في حال طلب الكلام في الموازنة بصورة عامة فهذا يعني ان المجلس لم يصدق على مبدأ المادة الوحيدة وذلك بأنه لو سقط الاقتراح المذكور لكان لزاما على الرئاسة ان تعطي الكلام بصورة عامة للنواب ليس في مجال الموازنة فحسب، علما بأن الموازنة هي مدخل للكلام السياسي المطلق الذي يتناول احيانا الاشخاص والمسؤولين وجميع الامور السياسية الداخلية والخارجية.

غير اننا الان فقط امام تعديلات واضحة محددة تتناول بنود واضحة وارقام صريحة. اما فيما يخص الموضوع الذي طرحه الاب سمعان الدويهي فأعتقد ان المادة ٨٤ من الدستور اللبناني صريحة بحيث تمنع اضافة ادخال اي بند على مشروع الموازنة. وبالنسبة للموضوع الذي اشار اليه بعض الزملاء، اعتقد ان هناك تعذر بل استحالة لاقتطاع اموال من بنود وقطاعات في مشروع الموازنة. وذلك فانني اعتبر الموقف الذي اعلنه معالي وزير المال هو بمثابة وعد من الحكومة متضامنة على العمل في اقرب وقت ممكن بوضع مشروع قانون يرمي الى تخصيص اعتماد مالي لتشجيع ومساعدة القطاع الزراعي.

وزير المال: الامر ممكن بعد الغاء الدعم.

زاهر الخطيب: اذا الغينا الدعم نكون قد اقتنصنا حقنا سلفا، خصوصا ان تنكة البنزين سيصبح سعرها ٦٥ ليرة وكذلك بالنسبة للطحين وغيره.

الاب سمعان الدويهي: نحن نطالب بالتعديل، واقترح اخذ المبلغ من باب الدعم الذي يزيد على ٦٠٠ مليون ليرة.

الرئيس: لنكتفي بوعد الحكومة لئلا يسقط الاقتراح.

وسحب النائبان الاب سمعان الدويهي والعقيد فؤاد لحود اقتراحهما ويسجل على الحكومة الوعد الذي اقتطعته على نفسها.

يتلى اقتراح القانون المعجل المكرر للتصديق على مشروع قانون الموازنة بمادة وحيدة.

فتلي الاقتراح التالي:

to obtain the original document, Please contact Mr. Adnan Daher

اقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ صدق مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة والجداول المرفقة لعام ١٩٨٣ والمحال الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٥٥٣٧ تاريخ ٢٢/٠٩/١٩٨٢ كما عدلته لجنة المال والموازنة والمجلس النيابي بهيئته العامة.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

بيروت في ٠٩/٠٣/١٩٨٣

منير أبو فاضل

الرئيس: من يوافق على اعطاء مشروع القانون صفة الاستعجال المكرر.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: اعطي القانون صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت عليكم يرفع يده.

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون مطروح برمته على التصويت بالمناداة بالاسماء.

فنودي حضرة النواب بأسمائهم.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية كما عدلته لجنة المال والموازنة والمجلس النيابي بهيئته العامة.

الرئيس: يتل ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العاشر من أذار ١٩٨٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: انترانيك مانوكيان، سورين خان اميريان، صائب سلام، عادل عسيران، فريد سرحال، كاظم الخليل، نديم سالم، ادوار حنين، احمد اسبر، اميل روحانا صقر، بيار دكاش، توفيق عساف، ريمون اده، كميل شمعون، موريس زوين، باخوس حكيم، رشيد كرامي، عبد الله الراسي، موريس فاضل، سليم الداوود، عبد المولى امهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة. حسن الرفاعي، نزيه البزري، الامير مجيد ارسلان، ادمون رزق، جوزف سكاف، انور الصباح.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتمثلت الحكومة بالسادة: اصحاب المعالي الوزراء: بهاء الدين البساط، روجيه شيخاني، عادل حميه، ابراهيم حلاوي، عصام خوري، بيار الخوري.

افتتح دولة الرئيس الجلسة، وبعد الوقوف دقيقتي صمت حدادا على وفاة النائب السابق المرحوم عبدو صعب، تليت لائحة اسماء النواب المعتذرين، ومرسوم عقد الدورة الاستثنائية. ثم تلا مقرر لجنة المال والموازنة تقرير اللجنة، والقى معالي وزير المال بيانا شرح فيه السياسة المالية العامة للحكومة، مؤكدا على تحسين الاوضاع المالية، بصورة محسوسة، والعمل على اعادة توزيع الثروات توزيعا عادلا واشاعة العدالة الاجتماعية. وتقدم بعض النواب باقتراح قانون معجل مكرر للتصديق على الموازنة العامة بمادة وحيدة وبعد مناقشة الاقتراح طرح على التصويت، فأعطي صفة الاستعجال المكرر كما تم تعديل المادة ٣٠ من مشروع القانون والغاء المادة ٣٢ منه. ثم صدق مشروع الموازنة العامة كما عدلته لجنة المال والموازنة والمجلس النيابي بهيئته العامة بمادة وحيدة.

وصدق محضر الجلسة بعد تلاوة هذا الملخص.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر

رئيس المجلس

الامضاء: كامل الاسعد

امينا السر

طارق حبشي

صالح الخير

امين عام المجلس النيابي

الامضاء: إحسان ابو خليل

مدير شؤون الجلسات واللجان

الامضاء: عادل شويري

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

الامضاء: عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher